

مقدمة

هذا التقرير (عام 2021) هو التقرير الرابع لحالة البلاد الذي يُعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي استكمالاً للتقارير السابقة من حيث مراجعة القطاعات المختلفة بطريقة علمية ودقيقة لتحديد مستوى الإنجاز المؤسسي، وتقديم مقترحات لتحسين الأداء الحكومي، وبما يساهم في تعزيز الشفافية في العمل الحكومي مع التركيز على الاستراتيجيات والخطط الحكومية التي نفذت خلال هذا العام.

لقد تزامن إعداد هذا التقرير مع ظروف وتحديات صعبة ناجمة عن استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة، واستمرار تأثر المملكة بجائحة كورونا وبالأزمات والصراعات الإقليمية في المنطقة. إذ ما زالت القطاعات الاقتصادية المختلفة تشهد درجات انتعاش وتعافٍ متفاوتة لعودتها لنشاطها الطبيعي السابق الذي كان قبل الجائحة. إضافة إلى ذلك، فقد انصبّت الجهود الحكومية على التعامل مع الجائحة ومتطلباتها بتوفير الحماية الاقتصادية والاجتماعية للقطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً، وكذلك الفئات الاجتماعية وخاصة العاملين في تلك القطاعات والتحضير لتعافي الأردن منها.

وقد أدى استمرار جائحة كورونا للعام الثاني على التوالي إلى تحول كبير في عمل القطاعات المختلفة وتغيير في الأولويات الخاصة بعملها، وأظهرت بعض مواطن الضعف فيها التي تتطلب تطويراً سواء كان من الجانب الاستراتيجي أو الجانب الهيكلي أو التشريعي لهذه القطاعات. فعلى سبيل المثال، ساهمت الجائحة في تطوير الجانب الإداري المتصل بتوفير أدوات تكنولوجيا التعليم للطلبة في مناطق وجودهم كافة، إلا أن التطوير والتحسين للجوانب الفنية للتعليم بقيا ضعيفين، وما زالت جهود دمج التكنولوجيا في

التعليم محدودة. وكذلك كان ثمة ارتباك حاصل في استراتيجية قطاع الطاقة من حيث استيعاب محطات طاقة متجددة جديدة واستقطاب مستثمرين جدد للاستثمار فيها. كما تبين المراجعة ضعف حوكمة تكنولوجيا المعلومات والجاهزية في مواجهة الأزمات الطارئة. وكذلك فإن الاستفادة من التطور التكنولوجي كليا منذ ظهور الثورة الصناعية الرابعة (الثورة الرقمية) في التحول وإحداث التغيير في ترابط الصناعات الوطنية والأفراد والمجتمعات وتكاملها مع بعضها ما زال ضعيفا ويحتاج إلى الاهتمام أكثر، وخاصة بالبنية التحتية في السنوات القادمة.

ولا بد من الإشارة إلى احتفال الأردن بالمئوية الأولى والتي أطلق جلالته الملك خلاله باكورة رؤيته الشاملة للنهوض السياسي والاقتصادي والإداري بمناسبة دخول الأردن المئوية الثانية والتي ابتدأت بإحداث التغييرات في عام 2021، كان أبرزها مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية التي هدفت إلى تحديث المنظومة السياسية، وتكريس العمل الديمقراطي في الفعل السياسي، بغية الوصول إلى برلمانات قائمة على برامج حزبية، والتأسيس لمرحلة متقدمة في أسلوب ممارسة السلطة التنفيذية لمسؤولياتها، مع التركيز على الاهتمام بدور الشباب والمرأة لتحفيز مشاركتهما في صناعة القرار على المستوى المحلي والوطني. وتم كذلك إطلاق برنامج أولويات عمل الحكومة (2021-2023) والبرنامج التنفيذي التأشيرى للأعوام (2021-2024). وتجسّد الأوراق النقاشية السبع التي أطلقها جلالته الملك عبد الله الثاني قبل سنوات خارطة طريق نحو مستقبل أردني أفضل للمجتمع والدولة.

ويهدف التقرير الذي تم إعداده بأسلوب علمي دقيق إلى إعطاء المزيد من الشفافية في متابعة العمل المؤسسي للقطاعات في المجالات المختلفة، وبطريقة تساهم في تعزيز عمل القطاعات والتغلب على التحديات الرئيسية التي تواجهها. وقد تضمنت منهجية إعداد المراجعات في هذا التقرير عدة مراحل، ابتدأت باختيار فرق البحث من ذوي الاختصاص لكل قطاع أو مجال، مروراً بتحكيم المراجعات الأولية من خبراء، وصولاً إلى عرض مسودات المراجعات ضمن جلسات عصف ذهني وجاهية وعبر تقنية البرنامج المرئي (zoom)؛ للاستماع إلى أصحاب المصالح والاختصاص من الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، للاستفادة من معارفهم وتجاربهم وتضمين توصياتهم وملاحظاتهم في المراجعات لتصبح بصيغتها شبه النهائية. لقد اعتمد التقرير المعلومات والبيانات الواردة عن عام 2021 وكان تاريخ 2021/12/31 التاريخ النهائي لإضافة أي معلومات

داخل التقرير. وقد قُسم التقرير إلى سبعة محاور رئيسية يتضمّن كلٌّ منها مجموعة من المراجعات تغطي 21 قطاعاً رئيسياً.

تضمن التقرير توصيات تتسم بالشمولية وتتصل بالتشريعات والحوكمة والإدارة والجاهزية وتكاملية استراتيجيات القطاعات المرتبطة مع بعضها، وتوحيد المرجعيات وتطوير الموارد البشرية واستغلال الموارد المتاحة بكفاءة عالية. كما تضمن هذا التقرير إضافة جديدة تتمثل بملخص تنفيذي شامل لكل التقرير يتضمن أبرز التطورات وأهم التوصيات الواردة فيه.

ولذلك، اشتمل التقرير على مراجعة تحليلية لواقع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة والتحديات التي تواجهها، والتوصيات التي من شأنها تحسين مخرجات هذه القطاعات وتعزيز الترابط فيما بينها لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود في المجتمع.

إن النتائج التي تضمنها التقرير ذات أهمية وأولوية كبرى لكافة القطاعات لتحسين أدائها والبناء على الإنجازات السابقة لما لها من أهمية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ورفع مستوى المعيشة للأفراد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبعد إصدار التقرير الرابع لحالة البلاد وبالمنهجية ذاتها والتركيز على تقييم السياسات والاستراتيجيات الحكومية، فقد بات من الضروري إجراء تقييم موضوعي للتجربة بالتحضير لتقرير حالة البلاد لعام 2022 للأسباب التالية:

الأول: يرتبط بتركيز التقارير السابقة كما ذكرنا على السياسات والاستراتيجيات الحكومية والتي كانت فكرة رائدة في حينه، ولكن بات من الواضح أن التغيير في هذه السياسات من سنة إلى أخرى قد لا يكون كبيراً مما أدى إلى تكرار يصعب تجنبه في بعض الحالات، وأصبحت الفائدة تضحل مع توالي التقارير بالمنهجية ذاتها وإن اختلف المضمون من سنة إلى أخرى.

ثانياً: بعد الاحتفال بمئوية الدولة، أطلق جلالته الملك مشروعاً نهضوياً سياسياً واقتصادياً وإدارياً متكاملاً. ولقد تم إنجاز الشق السياسي من خطة الإصلاح بإقرار مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، وخاصة التعديلات الدستورية وقانوني الأحزاب والانتخاب. أما بخصوص الشق الاقتصادي، فقد أطلق جلالته الملك أكبر ورشة اقتصادية بمشاركة منات من العاملين في القطاع الخاص والعام والخبراء بهدف الخروج برؤية وخطة



اقتصادية للسنوات العشر القادمة تكون عابرة للحكومات، والذي من المتوقع أيضاً إطلاق نتائجها قريباً.

وأخيراً، شكّلت الحكومة لجنة لتحديث القطاع العام والذي من المتوقع إعلان نتائجه بعد وقتٍ قصير.

وهذه التغييرات سوف تؤدي إلى واقع جديد حال الشروع بتطبيقها مما يحتم إعادة النظر في طبيعة التقرير ومنهجيته. وبعد المراجعة الداخلية، فقد تقرر الإبقاء على تقرير حالة البلاد من حيث المبدأ ولكن مع تطوير منهجية جديدة تُركّز من حيث المحتوى على موضوع معين عام، بهدف تسليط الضوء على كافة أبعاده في كافة القطاعات وتحليلها بطريقة علمية ومعقدة، ومن ثمّ تقديم التوصيات حولها.

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الأستاذ الدكتور موسى شتيوي